

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020

نيويورك، 4-28 كانون الثاني/يناير 2022

تنفيذ خطة عمل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لإستعراض المعاهدة عام 2010

تقرير مقدم من بلجيكا

1 - يُقدّم هذا التقرير عملاً بالإجراء 20 من خطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2010 (NPT/CONF.2010/50 (Vol.I)). خطة العمل تلك على أنه "ينبغي للدول الأطراف أن تقدم، في إطار عملية الاستعراض المعززة للمعاهدة، تقارير منتظمة عن تنفيذ خطة العمل هذه، وتنفيذ الفقرة 4 (ج) من المادة السادسة من مقرر عام 1995 المعلن "مبادئ وأهداف لعدم انتشار الأسلحة ونزع السلاح النوويين"، وعن الخطوات العملية المتفق عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض لعام 2000، مع الإشارة إلى فتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة 8 تموز/يوليه 1996".

الركيزة الأولى - نزع السلاح النووي

السياسة والمبادئ والأهداف

2 - تلتزم بلجيكا التزاماً راسخاً بهدف بناء عالم خال من الأسلحة النووية. وهذا الهدف يجب تحقيقه من خلال الاضطلاع بعملية تدريجية تتمثل في إجراء تخفيضات محددة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها. وتؤيد بلجيكا اتباع النهج التدريجي الذي تتخذ بموجبه خطوات متوازنة ومتزامنة لإحراز تقدم نحو عالم بلا أسلحة نووية.

3 - وإننا مقتنعون بأن معاهدة عدم الانتشار ينبغي أن تظل الركيزة الأساسية التي تقوم عليها مساعي نزع السلاح النووي. وليس هناك أي صك آخر أكثر تحديداً أو أفضل تهيؤاً لتوجيهنا نحو الطريق الموصل إلى عالم بلا أسلحة نووية. ولذلك، من الضروري أن تصبح المعاهدة عالمية الطابع حقاً. وينبغي أن تتضمن إسرائيل وباكستان والهند إلى المعاهدة كدول غير حائزة للأسلحة النووية. وفي الوقت ذاته، فإن العالمية



الحقيقية لا يمكن تحقيقها إلا إذا تمت المحافظة على وحدة المعاهدة. وينبغي محاسبة الدول التي تنتهك المعاهدة وينبغي لها العودة إلى حظيرة الامتثال لها.

4 - وذكرت الحكومة في اتفاقها الانتلافي لعام 2020 ما يلي: "ستضطلع بلجيكا بدور استباقي في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار في عام 2021، وستتظر، مع حلفائها الأوروبيين في منظمة حلف شمال الأطلسي، في كيفية تعزيز الإطار المتعدد الأطراف لعدم الانتشار وكيف يمكن لمعاهدة الأمم المتحدة لحظر الأسلحة النووية أن تعطي زخماً جديداً لنزع السلاح النووي المتعدد الأطراف".

5 - وتؤيد بلجيكا أي مقترحات واقعية تؤدي إلى نزع السلاح بصورة عملية وفعالة. وينبغي لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تخفض حجم ترساناتها النووية، وأن تقلص دور الأسلحة النووية في عقيدتها العسكرية وسياساتها الأمنية، وأن تخفض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية. وينبغي لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتوخى المزيد من الشفافية فيما يتعلق بترساناتها.

6 - وإننا نرحب بالتنفيذ الكامل لمعاهدة ستارت الجديدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، وفقاً للجدول الزمني للمعاهدة. وفي الفترة التي سبقت انقضاء أجل المعاهدة في 5 شباط/فبراير 2021، دعت بلجيكا مراراً الولايات المتحدة والاتحاد الروسي إلى تمديد المعاهدة لمدة خمس سنوات أخرى، سواء في المشاورات الثنائية أو في الاجتماعات الدولية. وترحب بلجيكا بتمديد معاهدة ستارت الجديدة على النحو المتفق عليه في أوائل عام 2021. وينبغي للولايات المتحدة والاتحاد الروسي الآن السعي لإجراء مزيد من التخفيضات في جميع أنواع الأسلحة النووية، بما في ذلك الاستراتيجية وغير الاستراتيجية، المنشورة وغير المنشورة.

7 - وإننا نشجع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي على إدراج الأسلحة النووية غير الاستراتيجية في الجولة المقبلة لمباحثاتهما الثنائية بشأن تخفيض الأسلحة النووية ومواصلة تطوير تدابير الشفافية وبناء الثقة. ويمكن أن تتمثل الخطوة الأولى في هذا الصدد في تقديم تقرير عن الوضع الراهن لتنفيذ المبادرتين النوويتين الرئاسيتين لعامي 1991 و 1992 والنظر في اتخاذ تدابير للتحقق.

8 - وتؤيد بلجيكا بالتقدم الذي أحرزته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وفرنسا في تخفيض مخزونيهما من الأسلحة النووية ومنظومات إيصالها. ونأسف لقيام المملكة المتحدة بزيادة الحد الأقصى لمخزونها الإجمالي من الرؤوس الحربية النووية وللانخفاض في الشفافية، على النحو المعلن في "الاستعراض المتكامل للأمن والدفاع والتنمية والسياسة الخارجية" الصادر في آذار/مارس 2021.

9 - وإننا ندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى قبول معيار مشترك للالتزامات والتقيّد به. وفي هذا الصدد، نلاحظ أن الصين هي الدولة الوحيدة الحائزة للأسلحة النووية التي لم تعلن وفقاً رسمياً لا رجعة فيه لإنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في صنع الأسلحة النووية. ونأسف أيضاً لأن الصين هي الدولة الوحيدة الحائزة للأسلحة النووية التي لا تزال تزيد مخزونها النووي. وندعوها إلى إظهار المزيد من الشفافية بشأن عقيدتها ومخزونها.

10 - وتؤيد بلجيكا الترويج لموضوع نزع السلاح النووي في المنظمات الدولية التي هي عضو فيها. ويؤيد الاتحاد الأوروبي هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية من خلال بياناته ووثائق عمله في المحافل المتعددة الأطراف ومن خلال مساهمته في مبادرات عدم الانتشار ونزع السلاح، مثل مقرر المجلس 615/2019 لدعم الأنشطة المؤدية إلى المؤتمر الاستعراضي لعام 2020. وقد خفضت منظمة حلف شمال

الأطلسي (النانو) دور الأسلحة النووية في وضعها الدفاعي وعددها ودرجة تأهبها، وأكدت إلغاء حالة الاستهداف والاستنفار للمكونات النووية، وعملت على تعزيز الشفافية وتدابير بناء الثقة في المجال النووي. ويسلم النانو بأن الظروف التي قد يتعين في ظلها التفكير في استعمال أي أسلحة نووية مستبعدة للغاية. ويؤيد حلفاء النانو أيضاً الهدف النهائي المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية.

11 - ونظمت بلجيكا، بصفتها عضواً غير دائم في مجلس الأمن (2019-2020)، جلسة إحاطة في إطار التحضير للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار وإحياء للذكرى السنوية الخمسين لدخول المعاهدة حيز التنفيذ خلال رئاستها للمجلس، في 26 شباط/فبراير 2020. وفي بيان صحفي لمجلس الأمن صدر في تلك المناسبة، التزم جميع أعضاء مجلس الأمن بالعمل من أجل عقد مؤتمر استعراضي ناجح وأكدوا من جديد هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

12 - وتشعر بلجيكا بالقلق إزاء الأثر الإنساني الكارثي الذي يمكن أن يحدثه أي تجعير نووي. ولذلك، فإنها تؤيد الجهود الرامية إلى الحد من خطر الاستخدام المتعمد أو غير المقصود للأسلحة النووية. وتتعاون بلجيكا مع المجتمع المدني بشأن هذه المسألة. وفي المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر، في عام 2015، التزمت السلطات البلجيكية بتعهد مشترك مع الصليب الأحمر البلجيكي بشأن "حوار حول الأثر الإنساني للأسلحة النووية. وفي المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر، في عام 2019، تم الإعلان عن تعهد مشترك مع الصليب الأحمر البلجيكي بشأن "الأسلحة النووية - دعم تدابير الحد من المخاطر وغيرها من تدابير بناء الثقة".

13 - وفي عام 2016، شاركت بلجيكا بنشاط في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف. وشاركت في صياغة وثائق العمل الثلاث التالية: "اتخاذ نهج تدريجي للوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية: إعادة النظر في نموذج لبنات البناء" (A/AC.286/WP.9)، و "الطريق نحو الإزالة الكلية: النهج التدريجي" (A/AC.286/WP.25/Rev.1) و "الضمانات الأمنية" (A/AC.286/WP.26/Rev.1).

14 - وتؤيد بلجيكا بنشاط عمل مؤتمر نزع السلاح، بما في ذلك الأفرقة العاملة والهيئات الفرعية التي تعنى بنزع السلاح النووي والضمانات الأمنية.

15 - وتؤيد بلجيكا، في إطار الأمم المتحدة، مجموعة من القرارات التي تدعو إلى نزع السلاح النووي، وتخفيض درجة الاستعداد التعبوي للأسلحة النووية، وغيرها من المسائل ذات الصلة. وبلجيكا من المشاركين في تقديم قرارات الجمعية العامة المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ والعمل الموحد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية؛ ومسارات العمل المشتركة والحوار الاستشاري من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية (2019)؛ والتحقق من نزع السلاح النووي؛ ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا؛ ومدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية؛ ومنع حيازة الإرهابيين للمصادر المشعة؛ وتدابير لمنع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل.

المناطق الخالية من الأسلحة النووية

16 - تُقر بلجيكا بما يمكن أن تقدمه المناطق الخالية من الأسلحة النووية من مساهمة في مجال السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

17 - وبلجيكا ملتزمة بتنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اعتمدته مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام 1995. وهي تؤيد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط ومنظومات إيصالها على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية فيما بين جميع دول المنطقة. ويساورها القلق لأن أول استخدام مؤكد لسلح دمار شامل في القرن الحادي والعشرين قد حدث في تلك المنطقة، وهو الهجوم بالأسلحة الكيميائية الذي شنته الجمهورية العربية السورية على سكانها المدنيين.

معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

18 - إن دعم بلجيكا لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية دعم قديم العهد. ففي عام 1996، قدمت النص النهائي للمعاهدة إلى مؤتمر نزع السلاح كوثيقة وطنية (CD/1427). وأتاح ذلك للمؤتمر إحالة المعاهدة إلى الجمعية العامة التي أقرتها استنادا إلى قرار قدمته أستراليا. وقد صدقت بلجيكا على المعاهدة في 29 حزيران/يونيه 1999. وتدعو بلجيكا جميع الدول المعنية إلى التقيد بالمعاهدة دون مزيد من التأخير. وثمة مسؤولية خاصة تقع على عاتق الدول المدرجة في المرفق 2، التي تملك مفتاح دخول المعاهدة حيز النفاذ. وإننا نعتقد أنه ينبغي عدم الربط بين التقيد بالمعاهدة وبين مواقف الدول الأخرى.

19 - وتشارك بلجيكا بنشاط وتسهم ماليا، بوصفها عضوا في الاتحاد الأوروبي، في الجهود المبذولة من أجل تحقيق عالمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ففي الفترة من أيلول/سبتمبر 2017 إلى أيلول/سبتمبر 2019، عملت بلجيكا، إلى جانب العراق، منسقا مشاركا لعملية المادة الرابعة عشرة بشأن تيسير دخول المعاهدة حيز النفاذ. وخلال تلك الفترة، صدقت تايلند وزمبابوي على المعاهدة، ووقعت توفالو عليها. وبالإضافة إلى المساعي التي قامت بها بلجيكا لدى الدول غير الأطراف في المعاهدة بعد، نظمت مؤتمرا دوليا بشأن المعاهدة في بروكسل بعنوان "نحو عالم خال من التجارب النووية: الوفاء بالوعد" (22 أيار/مايو 2018). ونشر وزير خارجية بلجيكا، إلى جانب نظيره العراقي والأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، مقالا في صحف دولية رائدة بعنوان "أسباب أهمية حظر التجارب النووية، وما يمكننا القيام به حيال ذلك" (أيلول/سبتمبر 2017). ووجه وزيرا خارجية بلجيكا والعراق والأمين التنفيذي للأمانة الفنية المؤقتة لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية نداء مشتركا عشية اجتماع قمة سنغافورة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، يدعو إلى توقيع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على المعاهدة وتصديقها عليها. وشارك وزير خارجية بلجيكا في الاجتماع الوزاري التاسع الداعم لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي نظمته جمعية أصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في نيويورك في 27 أيلول/سبتمبر 2018. ونشرت بلجيكا مع تسع دول أخرى وثيقة عمل بشأن الترابط بين معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في إطار اللجنة التحضيرية الثالثة للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في نيويورك في عام 2019 (NPT/CONF.2020/PC.III/WP.28). ونشرت بلجيكا عدة بيانات صحفية بشأن مسألة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، مع توجيه نداء إلى الدول المدرجة في المرفق 2 الملحق بها للانضمام إلى المعاهدة. وشارك ممثلون بلجيكيون في عدة مناسبات جانبية بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على هامش اجتماعات معاهدة عدم الانتشار.

20 - وبغية تعزيز نظام التحقق الذي وضعته اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تسهم بلجيكا في الجهود المبذولة للتقليل إلى أدنى حد من إعاقة انبعاثات غاز الزينون المشع لفترة نظام الرصد الدولي على كشف التفجيرات النووية. ويقوم مركز البحوث النووية البلجيكي، بالتعاون مع معهد العناصر المشعة، وبتنفيذ في سياق القرارين الخامس والسادس الصادرين عن مجلس الاتحاد الأوروبي دعماً لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بدراسة الخيارات الممكنة للتخفيف من أثر انبعاثات غاز الزينون المشع الناتج من منشآت إنتاج النظائر المشعة الطبية. وفي سياق القرار السابع لمجلس الاتحاد الأوروبي، يبحث مركز البحوث النووية البلجيكي في مواد الامتصاص الجديدة لجمع غاز الزينون وتنقيته من الهواء لاستخدامه في محطات نظام الرصد الدولي.

21 - وعلاوة على ذلك، تقوم المؤسسات البلجيكية المعنية بتكريس قدر كبير من جهودها في مجال البحث والتطوير لاستحداث خيارات جديدة لاحتجاز غاز الزينون المشع بصورة كفؤة من منشآت إنتاج النظائر المشعة الطبية ولبناء وحدة إيضاحية متنقلة. وتتصل جهود البحث والتطوير الأخرى المضطلع بها دعماً لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بوضع نماذج لمحاكاة الانتقال والتشتت في الجو، وبخاصة فيما يتعلق بالقياس الكمي لعدم التيقن في حسابات نماذج المحاكاة تلك.

22 - واستضافت بلجيكا حلقة عمل لمنظمة الحظر الشامل للتجارب النووية بشأن "بصمات إنتاج النظائر الطبية والصناعية" في أيار/مايو 2015، بالتعاون الوثيق مع وزارة الطاقة بالولايات المتحدة. وساعدت حلقة العمل هذه في تحسين فهم مسألة انبعاثات غاز الزينون المشع وتعميق الحوار بين المنتجين والأوساط العلمية.

23 - ووقعت بلجيكا وهولندا ولكسمبورغ مذكرة تفاهم في كانون الثاني/يناير 2019، تضيفي الطابع الرسمي على تبادل وتجميع الخبرات بين مراكز البيانات الوطنية وعلماء الدول الثلاث. ومذكرة التفاهم هذه هي أول مثال على ذلك التعاون الإقليمي الجاري في إطار معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهي تساهم في زيادة الثقة في قابلية التحقق من تطبيق المعاهدة.

معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية

24 - ثمة لبنة أخرى مهمة تتمثل في إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، بهدف حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وأيدت بلجيكا العمل الذي اضطلع به فريق الخبراء الحكوميين، الذي أنشأته الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها 53/67، بين عامي 2012 و 2015. وأيدت بلجيكا أيضاً إنشاء فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية الذي أنشأته الجمعية العامة بموجب قرارها 259/71. وقد عرضت آراءها في جلستين غير رسميتين مفتوحتي العضوية نُظمتا في نيويورك في عامي 2017 و 2018. وتؤيد بلجيكا البدء الفوري للمفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وهي الخطوة المنطقية التالية على الطريق المفضي إلى عالم خال من الأسلحة النووية. وريثما يتم إبرام هذه المعاهدة، ينبغي لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية مواصلة أو إعلان وقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية.

التحقق من نزع السلاح النووي

25 - كانت بلجيكا عضواً في الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي منذ إنشائها في عام 2015. وفي أيلول/سبتمبر 2019، نظمت بلجيكا تمريناً لأعضاء الشراكة في مركز البحوث النووية التابع لها في مول. وتمثل الهدف الرئيسي في اختبار أساليب القياس النووي التي يمكن أن تُميز مختلف تركيبات نظائر البلوتونيوم عن بعضها. واختُبرت، بالإضافة إلى ذلك، قدرة الأساليب على التمييز بين مختلف كميات البلوتونيوم.

الشفافية والإبلاغ

26 - الشفافية عنصرٌ أساسي من عناصر نزع السلاح النووي، إلى جانب اللارجعة وإمكانية التحقق. وتؤيد بلجيكا الجهود الرامية إلى وضع نموذج موحد للإبلاغ. ويسترشد هذا التقرير بنموذج الإبلاغ الوطني المقترح من قبل مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح (NPT/CONF.2020/PC.III/WP.24، المرفق).

التتقيف

27 - تقوم بلجيكا، بالتعاون مع المجتمع المدني، بتعزيز التتقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، وهو ما يساهم، في جملة أمور، في إدكاء الوعي العام بالعواقب الوخيمة لاستعمال الأسلحة النووية. وشارك ممثلو الحكومة في حلقات النقاش والمؤتمرات المنظمة من قبل المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات الفكر. وبلجيكا من بين البلدان الموقعة على البيان المشترك، المقدم من اليابان في دورات اللجنة التحضيرية، بشأن التدابير العملية الكفيلة بتعزيز التتقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

الركيزة الثانية - عدم الانتشار النووي

تحقيق العالمية

28 - تدعو بلجيكا بانتظام إسرائيل وباكستان والهند إلى الانضمام إلى المعاهدة كدول غير حائزة للأسلحة النووية. وبعد جلسة مجلس الأمن المعقودة في 26 شباط/فبراير 2020 الأتفة الذكر، أُدرجت إشارة إلى أهمية تحقيق العالمية في الملاحظات الصحفية التي أدلت بها بلجيكا باسم أعضاء مجلس الأمن.

الضمانات

29 - تؤيد بلجيكا الدور الأساسي الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تزويد المجتمع الدولي بتأكيدات موثوقة بشأن الطابع السلمي الخالص للبرامج النووية. وترى بلجيكا أن إبرام اتفاق للضمانات الشاملة، مشفوعاً ببروتوكول إضافي، يشكل المعيار الحالي للتحقق. وتدعو بلجيكا بانتظام الدول التي لم تبرم بعد اتفاقات ضمانات إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. وقد وضعت بلجيكا اتفاقاً للضمانات موضع التنفيذ في عام 1977 وأبرمت بروتوكولا إضافيا في عام 1998.

30 - ويستضيف مركز البحوث النووية البلجيكي أنشطة تدريبية عديدة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ففي عام 2015، وقّع اتفاق دولي مع الوكالة بشأن التدريب والتتقيف. وقدمت بلجيكا تبرعاً لاستبدال المطيف الهندسي الكبير لقياس الطيف الكتلي للأيونات الثانوية في مختبر الضمانات التابع للوكالة في سيبرسدورف.

مراقبة الصادرات

- 31 - تسهم بلجيكا في جهود منع الانتشار من خلال نظامها الخاص بفرض رقابة صارمة على الصادرات، الذي يكفل استخدام المواد النووية والتكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية فقط. وتخضع مراقبة الصادرات للاتحة رقم 2009/428 للمجلس الأوروبي بشأن الاستخدام المزدوج التي تكملها تشريعات وطنية مخصصة لذلك. وبلجيكا عضو في لجنة زانغر ومجموعة موردي المواد النووية. وعمليات نقل المواد النووية بين بلجيكا والدول الأخرى تتسق تماما مع المبادئ التوجيهية للجنة زانغر ومجموعة موردي المواد النووية.
- 32 - وتولت بلجيكا رئاسة مجموعة موردي الموارد النووية للفترة 2020-2021. وعُقدت الجلسة العامة لمجموعة موردي المواد النووية في بروكسل في الفترة من 21 إلى 25 حزيران/يونيه 2021.
- 33 - وتسهم بلجيكا، بوصفها عضوا في الاتحاد الأوروبي، في الجهود المبذولة لتيسير تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1540 (2004) في جميع أنحاء العالم.

الأمن النووي

- 34 - لدى بلجيكا نظام قوي للأمن النووي لمنشآتها النووية المدنية. وقامت بلجيكا، على مدى السنوات الماضية، بتعزيز وتحديث إطارها القانوني والتنظيمي فيما يتعلق بالحماية المادية لمنشآتها النووية. وأقرت تشريعات امتثالا للاتفاقيات الدولية ذات الصلة التي هي طرف فيها، وهي اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلها الصادر في عام 2005 والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وبالإضافة إلى ذلك، يعكس الإطار القانوني والتنظيمي الوثيقة INFCIRC/225 الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بصيغتها المنقحة، وغيرها من الوثائق التي تصدرها الوكالة ضمن سلسلتها من منشورات الأمن النووي.
- 35 - وقد تعزز هيكل الأمن النووي من حيث قوى الرد والأمن السيبراني وأمن المواد المشعة. وأنشئت قوة حماية متخصصة داخل الشرطة الاتحادية. وتكفل وحدات الشرطة هذه، التي تنتشر في المواقع النووية، قدرة دائمة على الرد المسلح.
- 36 - وتشيد بلجيكا بأهمية الدائرة الاستشارية الدولية للأمن النووي التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ففي عام 2019، استضافت بعثة متابعة تابعة للدائرة الاستشارية الدولية للحماية المادية شملت، في جملة أمور، أمن الحواسيب واللوائح الخاصة بالمرافق التي تحتفظ بمصادر مشعة. ولاحظ فريق الخدمات الاستشارية تعزيزا كبيرا لنظام الأمن النووي منذ بعثته السابقة في عام 2014. وقدمت بلجيكا أيضاً خبراء وطنيين إلى عدة بعثات للدائرة الاستشارية الدولية للحماية المادية في دول أخرى.
- 37 - وقامت الوكالة الاتحادية البلجيكية للمراقبة النووية، إلى جانب الإدارة الوطنية للأمن الوطني التابعة للولايات المتحدة، بتنظيم ندوة حول الوقاية من التهديد الداخلي في آذار/مارس 2019 في بروكسل. وكان الغرض من الندوة هو توفير منتدى دولي لمناقشة التحديات التي تواجه الوقاية من التهديد الداخلي، وتبادل أفضل الممارسات، وتشجيع انضمام أطراف إضافية إلى "البيان المشترك بشأن الوقاية من التهديدات الداخلية" (INFCIRC/908). وفي المؤتمر الدولي المعني بالأمن النووي، الذي عقد في شباط/فبراير 2020 في فيينا، نظمت بلجيكا والولايات المتحدة حدثا جانبيا لاستعراض نتائج الندوة ولعرض اختصاصات الفريق العامل المعني بتعزيز الوقاية من التهديد الداخلي. وفي عام 2022، ستستضيف الوكالة الاتحادية البلجيكية للمراقبة النووية دورة تدريبية دولية متقدمة للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن نفس الموضوع.

- 38 - وتعتقد بلجيكا أن هناك حاجة إلى قاعدة مالية مضمونة ومستدامة وكافية لعمل الوكالة في مجال الأمن النووي، من مصادر بينها الميزانية العادية، في حدود الموارد المتاحة. ومنذ عام 2010، قدمت بلجيكا تبرعات وطنية منتظمة إلى صندوق الأمن النووي التابع للوكالة. ويبلغ مجموع مساهماتها للفترة من عام 2015 إلى عام 2020 أكثر من 700 000 يورو.
- 39 - وشاركت بلجيكا في عملية مؤتمرات قمة الأمن النووي منذ أن بدأت في واشنطن العاصمة في عام 2016. وعززت هذه المبادرة المتعددة الجنسيات أمن المواد النووية على النطاق العالمي وخفضت بذلك من فرص وقوع تلك المواد في أيدي الإرهابيين أو المجرمين. وإلى جانب دعم نتائج مؤتمرات القمة هذه دعماً كاملاً، التزمت بلجيكا بعدد من المبادرات الطوعية في إطار مجموعات الالتزامات النووية الطوعية.
- 40 - ويشارك الخبراء البلجيكيون بنشاط في المبادلات الدولية وبرامج التدريب على أمن المواد النووية أو الإشعاعية، بما في ذلك البرامج التي تقدمها الوكالة الاتحادية البلجيكية للمراقبة النووية. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، ستستضيف بلجيكا الندوة الدولية الثالثة لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات المستقاة من بعثات الدائرة الاستشارية الدولية للحماية المادية.
- 41 - وتطبق بلجيكا مبادئ مدونة قواعد السلوك المنقحة للوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلقة بأمان المصادر المشعة وأمنها. وبلجيكا من المشاركين في تقديم قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يصدر كل سنتين بشأن منع حيازة الإرهابيين للمصادر المشعة.
- 42 - وبلجيكا عضو في المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، والشراكة العالمية لمجموعة الدول السبع لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل، والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي.

الامتثال وقضايا أخرى

- 43 - تُعد كفالة الوفاء بالالتزامات المتعلقة بعدم الانتشار شرطاً أساسياً للحفاظ على وحدة معاهدة عدم الانتشار. وأضافت بلجيكا اسمها إلى الإدانات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي للتجارب النووية وعمليات إطلاق القذائف التسيارية التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في انتهاك لالتزاماتها بموجب المعاهدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ودأبت بلجيكا باستمرار، خلال ولايتها كعضو غير دائم في مجلس الأمن (2019-2020)، على المناشدة بإخلاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من الأسلحة النووية بشكل كامل وقابل للتحقق منه ولا رجعة فيه في إطار معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتتفقد بلجيكا بإخلاص جميع الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من قبل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. وقد أسهمت بلجيكا مالياً في برنامج "التأهب المعزز" التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقامت أيضاً بتدريب مفتشي الوكالة في مجال أساليب قياس البلوتونيوم.
- 44 - وتؤيد بلجيكا خطة العمل الشاملة المشتركة الرامية إلى كفالة الطابع السلمي الخالص للبرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية. وعمل الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة في نيويورك ميسراً لمجلس الأمن فيما يتعلق بتنفيذ القرار 2231 (2015)، حيث أقر خطة العمل خلال الفترة 2019-2020. وفي السياق الصعب للإخطار بالارتداد المزعوم إلى الوضع السابق من جانب الولايات المتحدة (اعتباراً من آب/أغسطس 2020 فصاعداً)، عملت بلجيكا "كوسيط نزيه" بين الآراء المتباينة لأعضاء مجلس الأمن.

وكان هذا النهج بالغ الأهمية للحفاظ بنجاح على سلامة هياكل العمل الواردة في القرار 2231 (2015)، مما مهد الطريق أمام إعادة إشراك جميع الأطراف. وقد ساهمت بلجيكا طوعا بمبلغ إجمالي قدره 800 000 يورو لتمويل أنشطة التحقق المعززة للوكالة الدولية للطاقة الذرية في جمهورية إيران الإسلامية. ومن أجل تيسير التجارة والعمليات المالية المشروعة مع جمهورية إيران الإسلامية، كما هو مسموح به بموجب خطة العمل، انضمت بلجيكا إلى الصك الداعم للتبادلات التجارية. وأعربت بلجيكا عن أسفها للقرار الصادر في عام 2018 عن إدارة الولايات المتحدة آنذاك بالانسحاب من خطة العمل. وينبغي لجمهورية إيران الإسلامية، من جانبها، أن تلغي جميع القرارات المتخذة منذ عام 2019 التي لا تتسق مع خطة العمل. وقد أوضحت بلجيكا هذا الموقف في جملة محافل من بينها مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي كانت عضوا فيه (2017-2020).

45 - ويساور بلجيكا القلق البالغ إزاء استمرار عدم امتثال الجمهورية العربية السورية لاتفاق الضمانات الذي وقعته مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق ببنائها مفاعلا نوويا غير معلن عنه في دير الزور. وقد انضمت بلجيكا إلى الدول الأخرى في بيانات تعرب فيها عن استيائها من عدم استجابة الجمهورية العربية السورية لدعوات المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى التعاون فيما يتصل بالمسائل المتعلقة الناشئة من عدم امتثالها.

الركيزة الثالثة - استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية

46 - لدى بلجيكا سبعة مفاعلات نووية تُولّد نحو نصف احتياجاتها من الكهرباء. وبدأ تشغيل أول مفاعلاتها التجارية للطاقة النووية في عام 1974. وفي عام 2025، ستتوقف بلجيكا عن إنتاج الكهرباء باستخدام تكنولوجيا الانشطار النووي. غير أنها ستواصل أنشطتها في الاستخدامات السلمية الأخرى، مثل إنتاج النظائر المشعة للأغراض الطبية، فضلا عن أبحاثها النووية.

47 - وقررت بلجيكا بدء تشييد مشروع المفاعل البحثي المختلط المتعدد الأغراض لتطبيقات التكنولوجيا المتقدمة، التابع لمركز البحوث النووية البلجيكي، وهو مفاعل مبتكر تعجيلي الدفع. ومن المتوقع أن تبدأ المرحلة الأولى من هذا المرفق البحثي عملها بحلول نهاية عام 2026. وسيستخدم المفاعل البحثي الجديد المبرد بالرصاص في عدة أغراض استراتيجية منها البحوث في تحويل الوقود المستهلك، والبحوث في المواد النووية الجديدة، ومواصلة البحث وإنتاج النظائر المشعة الجديدة للأغراض الطبية. ويمكن أن يسهل تحويل الوقود النووي المستهلك التخلص الجيولوجي المستدام من خلال الحد من السمية المشعة و/أو الناتج الحراري، مما يؤدي مباشرة بالتالي إلى الوصول بأثر مرفق التخلص من تلك المواد إلى النحو الأمثل.

التعاون الدولي

48 - أسهمت بلجيكا بنشاط في تعزيز التعاون في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض المدنية من خلال اتفاقات التعاون النووي الثنائية ومن خلال اتفاقات التعاون على مستوى الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية. ولدى بلجيكا اتفاقات ثنائية نووية سارية المفعول مع الصين (1985)، وفرنسا (1966 و 1981 و 1984، و 2014)، والهند (1965)، وجمهورية كوريا (1981)، وليتوانيا (1978 و 1998)، ولكسمبرغ (1970 و 2002 و 2004)، وهولندا (1984 و 1990)، ورومانيا (1974) والاتحاد الروسي (1993)،

والولايات المتحدة (1962 و 1983). وأبرم الاتحاد الاقتصادي بين بلجيكا و لوكسمبورغ اتفاقات ثنائية مع الصين (1979) وبولندا (1973).

49 - وتستطيع بلجيكا، بفضل عضوية مركز البحوث النووية التابع لها في المراكز الدولية المستندة إلى مفاعلات البحوث، أن تضع أبحاثها ومرافقها تحت تصرف الباحثين من الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل التعليم والتدريب وأنشطة البحث والتطوير المشتركة.

50 - ودائماً ما تحقّق بلجيكا المعدل المستهدف للاشتراكات المقررة الطوعية في صندوق التعاون التقني التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقُدّمت بالإضافة إلى ذلك مزيداً من التبرعات، مع التركيز على تجديد المختبرات النووية في سيبرسدورف، وتنفيذ الضمانات، والعلاج الإشعاعي والطب النووي، والتنمية الزراعية، ومكافحة الأمراض الحيوانية المصدر. وهي تقبل بانتظام زمالات على أرضها في إطار برنامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

51 - وتسهم بلجيكا في أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبخاصة من خلال تنظيم حلقات عمل ودورات تدريبية، والمشاركة في البرامج البحثية. ومركز البحوث النووية البلجيكي هو مؤسس شبكة المرافق البحثية المقامة تحت الأرض والتابعة للوكالة.

الأمان النووي

52 - تؤيد بلجيكا أعلى معايير الأمان النووي وهي طرف في المعاهدات ذات الصلة، ولا سيما اتفاقية الأمان النووي، واتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي، واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي، والاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة.

53 - وتستخدم بلجيكا أدوات الأمان وخدمات استعراض الأقران التي تقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. واستقبلت، خلال دورة الاستعراض الحالية، بعثة متابعة في عام 2017 من دائرة الاستعراضات الرقابية المتكاملة وبعثتين (في عامي 2015 و 2017) وبعثتي متابعة (في عامي 2016 و 2019) ضمن إطار برنامج استعراض جوانب الأمان للتشغيل الطويل الأجل. وستستقبل أيضاً في المستقبل بعثات من فريق استعراض الأمان التشغيلي، والخدمة المتكاملة لاستعراض إدارة النفايات الإشعاعية والوقود المستنفد وسحبها من الخدمة ومعالجتها، وخدمة التقييمات المتكاملة لأمان مفاعلات البحوث، وخدمة الاستعراضات الرقابية المتكاملة.

التقليل إلى أدنى حد من استخدام المواد النووية الحساسة

54 - تلتزم بلجيكا بالجهود المبذولة للتقليل إلى أدنى حد من استخدام اليورانيوم العالي التخصيب في الأغراض المدنية، حيثما يكن ذلك ممكناً من الناحيتين الاقتصادية والتقنية. وهي ما برحت تعمل على التحول إلى اليورانيوم المنخفض التخصيب في الوقت المناسب من جانب المفاعل البحثي العالي الأداء BR2 التابع لمركز البحوث النووية البلجيكي ومرفق المعالجة التابع لمعهد العناصر المشعة لأغراض النظائر المشعة الطبية.

55 - وما برح مركز البحوث النووية البلجيكي يضطلع بدور نشط في قيادة الجهود الدولية المبذولة لتصميم وتحديد مختلف أنواع الوقود من اليورانيوم المنخفض التخصيب العالي الكثافة المستخدمة في المفاعل BR2، المرشحة لتحل محل الوقود من اليورانيوم العالي التخصيب، ليس فقط لمفاعله BR2، بل أيضا للمفاعلات الأجنبية العالية الأداء في فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

56 - وأطلق معهد العناصر المشعة دفعته التجارية الأولى من نظائر الموليبدنوم-99 الطبية (Mo-99) المستندة إلى اليورانيوم المنخفض التخصيب في عام 2020 وهو في المراحل النهائية من تحويل مرافق المعالجة التابعة له إلى إنتاج يورانيوم منخفض التخصيب بالتعاون الوثيق مع المؤسسات المعنية في الولايات المتحدة الأمريكية. وبينما يجري الاضطلاع بهذه العملية المعقدة، تواصل بلجيكا ضمان إنتاج النظائر المشعة الطبية، كمساهمة أساسية في مجال الرعاية الصحية للإنسان في جميع أنحاء العالم.

57 - وفي 11 شباط/فبراير 2020، أعلنت الولايات المتحدة وبلجيكا عن التزام مشترك بالتقليل إلى أدنى حد من استخدام اليورانيوم العالي التخصيب للأغراض المدنية. وأكدت بلجيكا من جديد التزامها بالانتهاء في الوقت المناسب من تحويل مرفق إنتاج النظائر الطبية ومركز البحوث النووية التابع لها إلى اليورانيوم المنخفض التخصيب.

58 - وينفذ مركز البحوث النووية البلجيكي ومعهد العناصر المشعة حلا هيكليا لإدارة جميع مخلفات اليورانيوم العالي التخصيب المشع واليورانيوم المنخفض التخصيب المشع مستقبلاً الناجمة عن إنتاج النظائر المشعة عن طريق تخفيض درجة إثرائها وتنقيتها إلى يورانيوم منخفض التخصيب في مرفق RECUMO قيد التشييد في مركز البحوث النووية البلجيكي.

المسؤولية النووية

59 - بلجيكا طرف في الاتفاقية المتعلقة بالمسؤولية المدنية في مجال الطاقة النووية، والبروتوكول المشترك المتعلق بتطبيق اتفاقية فيينا واتفاقية باريس، واتفاقية التعويض التكميلي عن الأضرار النووية.